الثورة السبت 19 ذو القعدة 1433هـ 6 أكتوبر 2012م العدد (17489)

الحلقة الأولى ١-٢

الدبلوماسية اليمنية خمسون عاماً من النجاح

عرض/ حسن شرف الدين- توفيق الحرازي

الديبلوماسية اليمنية سجلت حضورها الفاعل خلال الخمسين عاما الماضية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وبرزت شواهد هذه الديبلوماسية النشطة في الزيارات الخارجية وترسيم الحدود والعلاقات العربية والإسلامية الدولية في إطار الحرص المتواصل على تعزيز الشراكة والمصالح المتبادلة مع كافة بلدان العالم. ولتقييم الديبلوماسية اليمنية في الخمسين عاما الماضية- نجاحاتها وإخفاقاتها- نظم المركز اليمني للدراسات الديبلوماسية والعلاقات الدولية مؤخرا ندوة علمية حول هذا الملف الهام بحضور وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي الذي افتتح الندوة، وقال في كلمته: أن الديبلوماسية اليمنية خلال خمسين عاما الماضية استطاعت في ظروف متعددة أن تخرج اليمن من أزمات سياسية ومن مواجهات مع العالم الخارجي.. كما استطاعت إخراجها من مواضع اتهام كثيرة وخصوصا الإرهاب.. مضيفاً أن سيادة القرار في الوزارة قضية مهمة جدا، والمسئول الأول في القرار السياسي في أي دولة عربية أو أجنبية هو قرار رئيس الدولة دون استثناء ويجب أن يكون القرار قرارا مؤسسيا.. وإذا كان هناك مساع في تصحيح نظام الحكم في كل مؤسسات الدولة يجب أن يتخذ القرار المسئول الأول وأن يكون القرار قراراً مؤسسياً.

> د. ابو بكر القربي

> د. علي الغفاري

ـ د. القربي: الديبلوماسية اليمنية سوقت لمبدأ الحوار، وعدد من دول العالم استفادت من تجربتنا

ـ كلما تحسنت علاقة اليمن بالخارج يظهر من يسيء اليها من الداخل ..ووضع الكادر الديبلوماسي بحاجة لإعادة نظر!

ـ د. الغفاري: السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات ومقومات الدولة لتنفيذ أهدافها الإقليمية والدولية

وتابع القربي: "عندما نتكلم عن أي فترة زمنية من العمل الديبلوماسي لا يمكن أن ننظر وكأن هناك جدرانا بين مرحلة وأخرى، فكل مرحلة تتأثر بسابقتها، وإن مسئولية أي وزير يأتي في أي مرحلة تكون مبنية على ما سبق وكيف يرمم المرحلة السابقة إن احتاجت.. كل الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الخارجية بقصورهم وأدائهم المتميز كانوا يبنون على تجارب بعضهم البعض وعلى الواقع السياسي والإقليمي والدولي، ويجتهدون، والاجتهاد من أصاب له أجران ومن أخطأ فله أجر.

واستطرد قائلا: "دائما يطلب من وزارة الخارجية أن تحسن من صورة اليمن في الخارج، وهي من مهامها، لكن مشكلتنا أنه كلما تحسنت صورة اليمن في الخارج يأتي من يخربها من الداخل، فالمعركة في صورة اليمن من الخارج هي معركة مع النفس من الداخل، إذا استطعنا أن نجعل من اليمن صورة جميلة من الداخل لا نحتاج إلى تسويق لليمن.

وأضاف: اليمن سوقت لمبدأ الحوار بقوة ولهذا أخذت عدد من الدول الأوروبية بتجربة اليمن في هذا المجال، ويظل الحوار أحد أهم الأسس التي يمكن أن تعالج هذه القضية ويجب أن نسير فيه.

وأتمنى إعادة النظر في وضع وزارة الخارجية من ناحية اهتمام الدولة بهذه الوزارة.. مشيرا إلى أن الوزارة لا تحظى بالاهتمام الذي يليق بها من الدولة.. فكادرها وبعثاتها ديبلوماسية، السفير اليمني والديبلوماسي اليمني الآن دخله أقل من سفراء دول دخلها القومي أقل من اليمن.. هذا الجانب أغفله الجميع، والرسالة اليوم هي النظر إلى كيفية الاهتمام بالعمل الديبلوماسي من خلال الاهتمام بالكادر الذي يقوم بهذا العمل.

السياسة الخارجية لليمن

*وقد ألقيت في الندوة عدد من أوراق العمل، كانت الورقة الأولى حول "السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية" قدمها الدكتور علي عبدالقوي الغفاري رئيس المركز اليمني للدراسات الديبلوماسية والعلاقات الدولية، حيث اعتبر:

-أن السياسة الخارجية تعد إحدى أهم فعاليات ومقومات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في محيطها الإقليمي والدولي. والدولة هي الوحدة الأساسية المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية وهي امتداد طبيعي أو انعكاس للسياسة الداخلية التي تمارسها الدولة عبر أنشطتها المختلفة، ومن أجل مصالحها تقوم الدولة بإقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول التي ترتبط معها بمصالح ومنافع متبادلة ومشتركة.

وهكذا فإن الديبلوماسية ترمز إلى قدرة قيام الدولة بـإدارة العلاقات الرسمية مع مختلف دول العالم عن طريق الاتصالات والمفاوضات بالطرق المختلفة وذلك بهدف تنظيم العلاقات الدولية، كما أنها عملية إدارة العلاقات بين الممثلين الدبلوماسيين الذين تسند إليهم حكوماتهم مهمة المفاوضات وبناء العلاقات بين الدول،ودون شك فإن المهمة الأولى للديبلوماسية هي الدفاع عن المصالح الحيوية للشعوب.

كما أن السياسة الخارجية هي منظومة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الـدول والمنظمات الدولية، والأصـول التي يجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وإجراء المفاوضات وعقد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتوقيع الإتفاقيات والمعاهدات أشارت وأوضحت ذلك إتفاقية فيينا للعلاقات الديبلوماسية الموقع عليها عام ١٩٦١م.

وبالنسبة لسياسة اليمن الخارجية فهي مبنية على الثوابت الوطنية والقومية والإرث التاريخي وعلاقاتها بدول الجوار ومختلف دول العالم وتفاعلها الحضاري عبر التاريخ قبل وبعد الإسلام، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به اليمن من خلال التواصل والإرتباط مع مختلف الدول.

وكما هو معروف أن اليمن حصل على استقلاله عام ١٩١٨م بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء وهزيمة الدولة العثمانية التي دخلت اليمن كبقية الدول في كنفها.

وعانت اليمن حالة العزلة عن الأشقاء والأصدقاء من ١٩١٨م وحتى ١٩٦٢م إلا أن اهتمام الدول الأوروبية باليمن كان واضحاً لموقعها الإستراتيجي، ولأن بريطانيا العظمى كانت تحتل الشطر الجنوبي منذ ١٨٣٩م فان عدداً من الدول الأوربية أقامت علاقات دبلوماسية وتجارية مع اليمن وفي مقدمتها تركيا الجديدة عام ١٩٢٤م، كما كانت المملكة الإيطالية هي الدولة الأولى التي أقام معها الإمـام علاقات دبلوماسية وذلك عام ١٩٢٦م بعدها الإتحاد السوفيتي عام ١٩٢٨م ودول أخرى مثل هولندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية، وهذه الدول هي الأكثر تأثيراً وأهمية في العالم بما في ذلك عدد من الدول العربية الشقيقة فقد حرص الإمام يحيى حميد الدين منذ توليه أمور البلاد على إقامة معاهدات صداقة وتجارة مع هذه الدول والإعتراف به ملكاً على اليمن وأن اليمن دولة مستقلة ذات سيادة، وكان هدفه الرئيسي والإستراتيجي من إقامة علاقات هو الحد من سيطرة واحتلال بريطانيا للشطر الجنوبي من البلاد والحصول على أسلحة لمواجهة العدو البريطاني، وعند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تجلت السياسة الخارجية لليمن وبدأت مرحلة جديدة، كان لابد من الحصول على اعتراف عدد من دول العالم بالنظام الجمهوري الجديد غير أن عدداً منها أجلت الاعتراف بالنظام الجمهوري حتى عام ١٩٧٠ بعد تسوية العلاقات بين صنعاء والمملكة العربية السعودية، ومثلت أهداف الثورة الستة الثوابت الأساسية في علاقات بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة.

وعلى امتداد سنوات ثورتي سبتمبر وأكتوبر، ظلت سيادة اليمن واستقلاله من المبادئ الأساسية والرئيسية في تحديد وتوجيه علاقات اليمن الخارجية، وحيث أن أهداف الثورة اليمنية ودستور البلاد من الثوابت الأساسية لرسم سياسة خارجية مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى, فقد نص الهدف السادس للثورة على احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم. وأكدت المادة الخامسة من الدستور على أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية يقوم على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، والقانون ينظم الأحكام والإجـراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين، وأوضحت المادة السادسة من الدستور بأن تعمل الجمهورية اليمنية بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، غير أن الحال لم يكن كذلك كما ورد في مواد الدستور مما أدى إلى قيام ثورة الشباب السلمية في ١١ فبراير عام ٢٠١١م وأدت إلى إسقاط رأس النظام السابق الذي استمر يحكم اليمن على امتداد ٣٣ عاماً.

وبالنسبة لأهداف ومحددات السياسة الخارجية التي ترتكز عليها الديبلوماسية اليمنية فهي: العمل وفق مبادئ الثورة والحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية، وتعزيز مكانة اليمن إقليمياً ودولياً وذلك للحفاظ على السيادة والمصالح الوطنية، والتعاون والتضامن مع كافة الأقطار العربية، وقيام علاقات مع الدول الأخرى مبينة على التكافؤ والشراكة وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في حريته واستقلاله وإقامة دولته على ترابه الوطني، ومشاركة اليمن في دعم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، وتقوية التعاون مع الدول العربية والإسلامية وتوسيع العلاقات مع مختلف الدول الأجنبية، رفد الإقتصاد اليمني بمشاريع التنمية، وتقوية العلاقات مع الدول الصديقة والصناديق الدولية، وتقوية سياسة اليمن مع دول القرن الأفريقي وبقية دول القادة الأفريقية، ومساهمة اليمن إيجابيا بما يساعد على إستتاب الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم وبلوغ الجمهورية اليمنية أهدافها في المشاركة الفعالة في مختلف الأنشطة والفعاليات للمنظمات الإقليمية والدولية بما يعود نفعه على البلاد، والدعوة والنضال من أجل إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م، والدعوة إلى مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره.

أما محددات ومنطلقات السياسة الخارجية اليمنية تنبع من التاريخ والجغرافيا والمصالح الوطنية والقومية وانتماء اليمن إلى هذه الأمة قدراً ومصيراً، ويجمع اليمن مع أبناء الأمة العربية والإسلامية وشائج الشعور المشترك بالانتماء إلى هذه الأمة من خلال القواسم المشتركة التي تجمع وتوحد هذه الأمة المتمثلة بالتاريخ والموقع الجغرافي والدين الإسلامي الحنيف ووحدة الآمال والمصير المشترك- وكلها روابط تاريخية ساهمت اليمن أسوة بغيرها من الدول في امتداد علاقاتها مع بقية الحضارات.

-(سياسة الجمهورية اليمنية مع دول الجزيرة والخليج):

بعد قيام الوحدة المباركة كان أول قرار اتخذته الحكومة في أول جلسه لها برئاسة المهندس /حيدر العطاس هو حل المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة وفي مقدمتها دول الجزيرة، وباعتبار اليمن أصل العرب وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الواحدة فإنها تتفاعل وتتأثر مع كل الأحداث- وباعتبار اليمن العمق الإستراتيجي لدول شبه الجزيرة وبوابتها الجنوبية إلى مختلف دول العالم حيث يمر من نفطها إلى دول العالم يوميا عبر ميناء عدن ٤ ملايين برميل، فقد عملت حكومة دولة الوحدة على إبرام اتفاقية الحدود الدولية مع سلطنة عمان في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٢م في ظل مبدأ لا ضرر ولا ضرار، وقعها عن جانب بلادنا حيدر أبوبكر العطاس رئيس مجلس الوزراء وعن الجانب العماني ثويني بن شهاب آل سعيد الممثل الخاص لجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، كما وقع في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣م اتفاقية تحديد الحدود البحرية، وقعها عن بلادنا د.أبوبكر عبدالله القربي وزير الخارجية وعن الجانب العماني يوسف بن علوي بن عبدالله- وزير الشؤون الخارجية .

ومع المملكة العربية السعودية فبعد سلسلة من المحادثات والمفاوضات، وبناءً على مذكرة التفاهم الموقعة في مكة المكرمة في فبراير ١٩٩٥م واللقاء بين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح والمرحوم الأمير/ سلطان بن عبد العزيز آل سعود, الذي تم في مدينة كومو بإيطاليا عام ١٩٩٦م ذكرت الوسائل الإعلامية حينها أنه تم وضع النقاط على الحروف فقد واصلت اللجان المختلفة إجتماعاتها إلى أن تم التوقيع المفاجئ يوم ١٢يونيو عام ٢٠٠٠م عند ما وقع كل من وزيري خارجية البلدين حينها الأخ/ عبد القادر باجمال عن حكومة الجمهورية اليمنية والأمير سعود الفيصل عن حكومة المملكة العربية السعودية، على معاهدة جدة الحدودية الدولية بحضور الرئيس السابق/ علي عبد الله صالح والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد حينها و(الملك حاليا)، وبتوقيع معاهدة جدة الحدودية الدولية أشارت كل المعلومات والوثائق والقيادتين إلى أن البلدين دخلا مرحلة جديدة من الشراكة والتعاون وقيام أوسع العلاقات على مختلف الأصعدة، ويمكن الإشارة إلى